Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

من قوله لوقوع غيره فى الظاهر لام التعليل وذلك فاسد فإن عدم نفاد الكلمات ليس معللاً بأنّ ما فى الأرض من شجرة أقلام وما بعده بل بأن صفاته سبحانه لا نهاية لها، والإمساك خشية الإنفاق ليس معللاً بملكهم خزائن رحمة الله بل بما طبعوا عليه من الشح، وكذا التولى وعدم الاستجابة ليسا معللين بالسماع بل بما هم عليه من العتو والضلال، وعدم معصية صهيب ليست معللة بعدم الخوف بل بالمهابة.

والجواب: أن تقدر اللام للتوقيت مثلها فى ﴿لا يجليها لوقتها إلا هو﴾ [الأعراف: ١٨٧] أى: أن الثانى يثبت عند ثبوت الأول.

وأما النقص فلأنها لا تدل على أنها دالة على امتناع شرطها.

والجواب أنه مفهوم من قوله: ما كان سيقع فإنه دليل على أنه لم يقع، نعم فى عبارة ابن مالك نقص فإنها لا تفيد أن اقتضاءها للامتناع فى الماضى، فإذا قيل: «لو» حرف يقتضى فى الماضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه كان ذلك أجود العبارات[1].

٢ - وقال: فى الكلام على ما تلزم إضافته:

ومنها: «حسب» ولها استعمالان:

أحدهما: أن تكون بمعنى «كاف» فتستعمل استعمال الصفات فتكون نعتًا لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل أى: كاف لك عن غيره، وحالاً لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل، واستعمال الأسماء نحو: ﴿حسبهم جهنم﴾ [المجادلة: ٨] ﴿فإن حسبك الله﴾ [الأنفال: ٦٢] بحسبك درهم، وبهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل، فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق.

والثانى: أن تكون بمنزلة «لا غير» فى المعنى فتستعمل مفردة، وهذه هى «حسب» المتقدمة، ولكن عند قطعها عن الإضافة تجدد لها إشرابها هذا المعنى وملازمتها للوصفية، أو الحالية، أو الابتدائية.

---

(١) مغنى اللبيب: ١ : ٢٥٣ .